التحديات الإقليمية
لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
«دراسة حالة إيران»

أ.م.د. سمير جسام راضي

كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد

الملخص:

ركزت الدراسة على أهم التحديات الإقليمية التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمؤسسة، بالإضافة إلى أعضاءه كدول منفردة. من أهم التحديات التي تواجه المجلس ودوله هي التحدي الإيراني والاستجابة غير الفاعلة؛ نتيجة عدم الاتفاق ما بين دول المجلس على تحديد التهديد المشترك للمجلس كمؤسسة ولدوله الأعضاء. ينتهي البحث إلى أن التحدي الإيراني بدءً بالتحول نتيجة ما يجري من تحولات إيجابية في كل من سوريا واليمن والعراق، حيث تتجه الأطراف الفاعلة في سوريا واليمن إلى الاقتتال وحل النزاع بوسائل أخرى غير عنفية وبمساعدة طرف ثالث.

middle-east2013@hotmail.com
مركز الشرق الأوسط
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

الكلمات المفتاحية: التحديات، الاستجابة، الإقليمية، مجلس التعاون الخليجي، إيران.

Abstract:

We have focused in our study on the most important regional challenges facing the Arab Gulf Cooperation Council, as an institution, in addition to its individual members.

One of the most important regional challenges facing the council is the Iranian challenge, and the ineffective response by it and it's member states. This ineffectiveness has come out of the disagreement between the member states of the council on the common threat to them as individual states and to the council as an institution.

The paper finishes with the conclusion that, the Iranian challenge has been shifted as a result of the positive development happening in Syria, Yemen, and Iraq. The active members of the conflict in Syria and Yemen have reached the agreement on ending their conflicts through peaceful means and through a third party. As a consequence, the Iranian challenge will ceases down and we might have different members of the. Old alliance

M.E.R.C
ISSN 2536-9504

المقدمة:

تعد التحديات الإقليمية من أهم وأخطر التحديات التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ تأسيسه في آيار مايو عام(١٩٨١). فسمة الصراع التي هيمنت على طبيعة التفاعلات الإقليمية الخليجية، شكّلت تحديًّا مهمًّا لأمن دول مجلس التعاون الخليجي. وعليه فإن تأسيس مجلس التعاون جاء كَرَد فعل على التهديدات المختلفة، وكذلك التغيرات في استراتيجيات القوى الكبرى، نظرًا لما تمثله تلك المنطقة الغنية بمصادر الطاقة من أهمية حيوية وجيوستراتيجية للقوى الكبرى في النظام الدولي.

تلعب القوى العالمية دورًا كبيرًا فيما يتعلق بأمن الخليج، وأمن دول مجلس التعاون، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي كان لها الدور الكبير والمؤثر في قيام هذه التجربة التكاملية واستمرارها حتى الوقت الحاضر، على الرغم من حجم التباينات والخلافات بين دول المجلس؛ إذ ترى الولايات المتحدة في المجلس كمنظومة إقليمية ووسيلة ضرورية لتحقيق أغراض وجودها وحماية مصالحها الحيوية والاستراتيجية في الخليج العربي، في وجه التنافس الأوروبي والصيني والروسي، على هذه المنطقة بعد بروزها كمنطقة جيو–استراتيجية حيوية في أمن الطاقة العالمي. واتضح كل ذلك من خلال الدور الذي لعبه المجلس في حرب الخليج الأولى(١٩٨٠–١٩٨٨)، وكذلك حول الخطر السوفياتي في أفغانستان، وهذا ما أدى وعزز من استمرارية المجلس؛ لأنه يتفق مع سياسات وتوجهات الولايات المتحدة في المنطقة.

واجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية كتجربة تعاونية إقليمية تحديات إقليمية خطرة منذ مطلع القرن الحالي، لاسيما بعد الغزو الأمريكي للعراق عام(٢٠٠٣م)، وأحداث ما سمي بـ"الربيع العربي" منذ عام(٢٠١١م) وتداعياته الكبيرة على منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة والخليج العربي على وجه الخصوص،

وصولًا إلى الأزمة الأخيرة بين قطر من جهة، والسعودية والإمارات والبحرين من جهة أخرى، لم يكن للمجلس كمنظمة دور في مواجهتها؛ إذ بدأت مواقف دوله متباينة في أحيان كثيرة ومتقاطعة في أحيان أخرى. وهنا الأمر ينسحب على التحدي الإقليمي الأهم للمجلس وهو التحدي الإيراني؛ إذ نلحظ الاختلافات والتناقضات تبرز بشكل كبير وواضح تجاه الاستجابة لهذا التحدي والتعاطي معه، فليس هنالك تصور أو إجماع مشترك بين دول المجلس بخصوص طبيعة ذلك التحدي، وهنا تكمن المشكلة الرئيسة للمجلس في عدم الاتفاق على مصادر التهديدات بعد مرور أكثر من ثمانية وثلاثين عامًا على تأسيسه؛ إذ تهدد النزاعات القائمة أي تصور لوجود أمن جماعي في دوله، وأصبحت الخلافات بينها سمة ظاهرة للعيان.

من خلال ما تقدم، نحن نعتقد بأن إيران لم تمثل تحديًّا حقيقيًّا لجميع أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وإنما مثلت تحديًّا لبعض دوله متمثلة بالسعودية والبحرين والإمارات، في حين تمتعت إيران بعلاقات طيبة وجيدة مع عُمان وقطر وعلاقات طبيعية مع الكويت. وعليه فنحن نفترض بأنه، كلما كان التحدي شاملًا لكل أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كلما كانت الاستجابة كبيرة وحقيقية ومؤثرة من قبل جميع أعضاء المجلس.

يستدعي كل بحث علمي في أي مجال اتباع مناهج متكاملة للوصول إلى النتائج المرجوة منه، فالمنهج هو الطريق الذي يسلكه الباحث للوصول إلى الحقائق العلمية، ومن أجل ذلك فرضت علينا طبيعة الموضوع الاستعانة بالمنهج (الوصفي- التحليلي)، للاقتراب من الواقع فهو الملائم لوصف الظاهرة، أي وصف التحديات وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة.

في ضوء ما تقدم، فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسة، فضلًا على مقدمة وخاتمة؛ إذ تناول المحور الأول التحديات الإقليمية للمجلس مركزًا على: اليمن وسوريا والعراق، أما المحور الثاني، فقد تناول دراسة حالة التحدي الإيراني للمجلس مركزًا على: المشروع الإقليمي الإيراني، والسياسات الإيرانية تجاه المجلس، والقدرات النووية لإيران، فيما تناول المحور الثالث مواجهة المجلس للتحدي الإيراني.

أولًا- التحديات الإقليمية:

تشكّل الصراعات التي تطغى على التفاعلات الإقليمية الخليجية تحديًّا مهمًّا لأمن دول مجلس التعاون الخليجي، وإن كان لتلك الصراعات استجابات متفاوتة بين دول المجلس، وفقًا لطبيعة ذلك الصراع وتوقيته وأطرافه. وبما أن تأسيس مجلس التعاون جاء كَرَد فعل على التهديدات المختلفة، إلّا إن التحولات الجديدة في البيئة الأمنية الإقليمية لمنطقة الخليج العربي منذ مطلع القرن الحالي قوّضت ركائز الوضع الأمني الذي كان سائدًا في المنطقة قبل ذلك. فالغزو الأمريكي للعراق(٢٠٠٣م) وتداعياته الكبيرة أدت إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي في المنطقة، وخلقت تحديات جديدة وتهديدات غير مسبوقة، صاعدت من وتيرة مخاوف دول الخليج العربية من الهيمنة الإيرانية، وأصبحت الكيفية التي سيُبنى بها هيكل الأمن الإقليمي في المنطقة تُشكّل مصدر قلق حقيقي لتلك الدول. كما أن ظهور فواعل غير رسمية جديدة وسيطرتها على مساحات واسعة من أراضي دول بعد عام(٢٠١٤م)، ضاعف من المخاطر والتهديدات على أمن دول الخليج العربية أن تكون محاطة بسلسلة من الحركات والتيارات الإرهابية المتطرفة -كما حدث في العراق من جرّاء دخول «داعش» واحتلاله أكثر من ثلاث محافظات عراقية. فضلًا على تداعيات "الربيع العربي" منذ عام(٢٠١١م)، وإرهاصاته، التي شكّلت تحديًا أمنيًّا حقيقيًّا على دول مجلس التعاون، ناهيك عن الخلافات الخليجية-العربية، كلها شكلّت تحديات خطرة انعكست على أمن واستقرار دول مجلس التعاون، لذلك سنتناول تلك التحديات على النحو الآتي:

١- اليمن:

شكّل الصراع في اليمن تحديًّا متباين الأهمية بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي. ففي الوقت الذي لم يكن للكويت وعمان وقطر استجابة، كان لكل من السعودية والإمارات استجابة عالية للصراع بعدّه تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، وسارعت إلى لعب دور محوري في الصراع وترجيح كفة طرف على حساب الآخر. إن المحرك الأساسي لهذه الدول هو الأهمية الجيوستراتيجية لليمن بالنسبة لمنطقة الخليج بصفة عامة ومنطقة شبه الجزيرة العربية والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، من حيث كونه يمثّل عمقًا جيوستراتيجيًا يؤثر بصورة مباشرة على أمن واستقرار المنطقة برمتها.

دخل الصراع اليمني في عام(٢٠١٥م) منعطفًا خطيرًا، إذ تحول من صراع داخلي بين أطراف سياسية إلى حرب أهلية تدخلت فيها أطرافًا إقليمية. فالحكومة اليمنية الجديدة بقيادة(عبد ربه منصور هادي) مدعومة سياسيًّا وعسكريًّا من السعودية والإمارات التي شكّلت تحالفًا عسكريًّا (التحالف العربي)، وأطلقت عملية عسكرية اسمتها "عاصفة الحزم". أما الطرف الآخر للصراع فهو الحكومة السابقة بقيادة الرئيس السابق (علي عبد الله صالح) مدعومًا من قوات الحرس الجمهوري اليمني، وجماعة الحوثيين التي تمكنت من السيطرة على معظم مناطق اليمن بما فيها العاصمة (صنعاء)، والتحكم بصفة شبه تامة في القرار السياسي لحكومة الرئيس(صالح)، مدعومة سياسيًّا وعسكريًّا من إيران كونها تنتمي للمذهب الشيعي، الأمر الذي فاقم الصراع بشكل كبير وأدى إلى تعقيده بصورة كبيرة لم تستطع معه أطرافه حسمه بشكل نهائي حتى الوقت الحاضر لمصلحة أيٍّ منها[١].

وترى كلًا من السعودية والإمارات أن الصراع اليمني يمثّل تهديدًا لأمن الخليج ككل وأمنها الوطني بشكل خاص، وتستند في ذلك على الحجج الآتية:

- إن انتصار المشروع الحوثي في اليمن والمدعوم من إيران، يُهدد بتغيير المعادلات السياسية الداخلية لدول الخليج العربية خصوصًا تلك التي لديها أقليات مذهبية لطالما حرصت أنظمة تلك الدول على قمعها بالقوة. إن انتصار ذلك المشروع يجعل من اليمن بمثابة قاعدة سياسية لانطلاق "المد الشيعي" في المنطقة، لاسيما بعد تحول جماعة الحوثيين إلى حزب سياسي على غرار حزب الله اللبناني وإعلانه الخضوع لولاية الفقيه، الأمر الذي يُمكّن إيران التي تدعمه عسكريًّا من استثماره استراتيجيًّا وتهديد العمق السعودي من جهة الحدود الجنوبية[٢].
- إن سيطرة الحوثيين على اليمن تعني تحكمهم بمضيق باب المندب الذي يُعدّ شريان الملاحة العالمية، ومعبر التجارة وامدادات النفط من وإلى دول الخليج والعالم، كما إنها تعني حضورًا إيرانيًّا بالوكالة يؤثر بالضرورة في الأمن القومي الخليجي والأمن العالمي على السواء، له تداعيات جيوسياسية واقتصادية وأمنية على الجزيرة العربية.
- إن التكاليف الباهظة للصراع في اليمن في ظل ارتفاع تكلفة الحملة العسكرية نتيجة تأخر الحسم العسكري، شكل استنزافًا ماليًا لاقتصادات كل من السعودية والإمارات، لاسيما في ظل استمرار تأرجح أسعار النفط، بالإضافة إلى الأزمة الإنسانية وتدفق اللاجئين نتيجة الصراع في اليمن إلى دول الخليج الأخرى.

تباينت مواقف دول مجلس التعاون حيال الصراع في اليمن، فالبحرين أعلنت دعمها الكامل للموقف السعودي تجاه الصراع اليمني، أما عُمان فقد عدّت ذلك الصراع شأنًا داخليًّا، ولن تكون طرفًا في دعم أيٍ من أطرافه، أما قطر فإنها وعلى الرغم من كونها جزء من المبادرة الخليجية لإنهاء الصراع في اليمن، إلّا إن علاقاتها مع كل من الحوثيين وجماعة الإخوان المسلمين(حزب الإصلاح)، أدت إلى إخراج قطر من تلك المبادرة عام(٢٠١١م)، ثم محاصرة دورها في اليمن وإخراجها من التحالف العربي من قبل السعودية والإمارات.

لاتزال قطر لاعبًا فاعلًا في المشهد اليمني بدعمها التنظيمات العابرة للحدود والجماعات الدينية. أما الكويت، فإنها على الرغم من مشاركتها العسكرية الرمزية في الغارات الجوية للتحالف العربي إرضاءً للسعودية، إلّا إنها تدعم الحلول السلمية لإنهاء القتال في اليمن[٣]. إن ذلك الاختلاف في الرؤى والمواقف بين دول مجلس التعاون الخليجي حيال الصراع في اليمن، أدى إلى إضفاء عوامل جديدة تعزز من الخلافات البينية الموجودة وتذكي حدة التنافس والصراع بين أعضاء المجلس، أدى بالنتيجة إلى إضعاف دور المجلس كمنظمة هدفها الرئيس تعزيز علاقات التعاون وتوثيق المصالح المشتركة بين الدول الأطراف فيها.

٢- سوريا:

شكّل الصراع في سوريا بما يمثله من أخطار وتهديدات مباشرة وغير مباشرة، تحديًا آخر يضاف إلى مجموعات التحديات الأخرى التي تواجهها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث انعكست تأثيرات الصراع على أروقة المنظومة الخليجية، لما له من امتدادات خطيرة على أمن واستقرار دول الخليج بأنظمتها السياسية والاقتصادية وتركيباتها الاجتماعية، في ظل بيئة إقليمية معقدة ومشحونة بالصراعات.

لعبت دول الخليج العربية دورًا مهمًّا في الصراع السوري، وكانت أكثر قوة وحزمًا في معاداتها لنظام الرئيس(بشار الأسد)، وقدمت الدعمين: المادي، والمعنوي لفصائل المعارضة السورية. تزعمت ذلك التوجه كلًا من: السعودية وقطر. لكن الموقفين: السعودي والقطري لم يكونا منسجمين في إدارة الصراع. فبالنسبة للسعودية، كانت مقاربتها للصراع تنطوي على رهانات كبرى لمكانتها الإقليمية وأمنها الداخلي؛ إذ وفّرت الانتفاضة المناهضة لنظام الرئيس(بشار الأسد) الحليف لإيران فرصة لها لمحاولة الحدّ من النفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة العربية. كما سعت للحد من صعود الجماعات الفاعلة العابرة للحدود الوطنية (داعش والقاعدة) التي تمتلك القدرة

والنيّة لتهديد أمن المملكة واستقرارها الداخلي. ومن ناحية أخرى تسعى السعودية إلى تأكيد تفوّقها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتحجيم دور قطر المتزايد بصورة خاصة. لذا حرصت السعودية على ضمان تهميش فصائل الإخوان المسلمين– المدعومين قطريًّا– داخل المعارضة السورية في أي تسوية يتم التوصّل إليها في مرحلة ما بعد الرئيس(بشار الأسد) [٤].

أما قطر، فإنّ مقاربتها للصراع السوري، فهو عبارة عن مزيج أكثر تعقيدًا من المخاوف الجيوستراتيجية والاقتصادية والمحلية، والطموحات الشخصية لقادتها؛ إذ تتخوف قطر(قبل الأزمة الخليجية) من محاولات الهيمنة الإيرانية بعد انكشاف الدور الإيراني في أحداث البحرين، كما سعت قطر إلى الخروج من مدار النفوذ السعودي المهيمن على دول الخليج العربي، فتدخّلت في الصراع السوري بهدف استعراض نفوذها بالمنطقة عن طريق دعم جماعة الإخوان المسلمين التي تصوّرت: إنّها المنافس الأقوى على النفوذ في سوريا.

التقت مصالح الإمارات والبحرين في الأزمة السورية تمامًا مع مصالح السعودية؛ إذ تحرص هذه الدول على مواجهة النفوذ الإيراني، ونفوذ حركة الإخوان المسلمين بين الفصائل المسلحة بسوريا، كما اهتمّت الإمارات على وجه الخصوص بمحاولة عزل لبنان والأردن عن امتداد الأزمة السورية إليهما. وفي المقابل تبدو الكويت حذرة في موقفها حيال الصراع السوري؛ بسبب التنوع المذهبي الداخلي في الكويت، ومن ثم حاولت اتّباع مسار حذِر يتجنب جعل الصراع السوري مصدرًا لاستقطاب طائفي في أوساط الشعب الكويتي[٥]. أما سلطنة عُمان، فإنّها تتمتع بعلاقات جيدة ومتميزة مع إيران، وكان لها دور فعّال في تسهيل المفاوضات النووية الدولية الناجحة، ومن ثم فإنّ المقاربة العمانية في الأزمة السورية تقوم على أساس: محاولة لعب دور الوساطة بين أطراف الأزمة، والسعي للوصول إلى حل سياسي ينهي الأزمة الطاحنة في سوريا[٦].

شغل الصراع في سوريا اهتمام دول الخليج العربية وشكّل لها هاجسًا خطرًا يهدد أمنها القومي، إذ إنّ نجاح المشروع الإيراني بإنشاء "هلال شيعي" حول دول الخليج يشكّل تهديدًا وشيكًا لها. كما إنّ أطماع الجماعات المتطرفة «كداعش» و«النصرة» لا تتوقف عند حدود السيطرة على سوريا، بل تمتد إلى داخل دول الخليج، بالتالي، فإن احتمالات امتداد تداعيات الصراع السوري إلى الداخل الخليجي تتصاعد بشكل كبير كلما طال أمد الصراع وتأخرت توقيتات حسمه؛ نظرًا للتداخل الاجتماعي القبلي والترابط المذهبي بين الشعوب في الخليج وسوريا والعراق. ومن ناحية أخرى، فإنّ استمرار الصراع سيضاعف من الضغوط الاقتصادية على دول المجلس لاسيما السعودية وقطر والإمارات، كلما تعاظمت أزمة النزوح الإنساني، وهو ما يشكل إرهاقًا على ميزانياتها التي تعيش مرحلة من الصعوبات الاقتصادية؛ بسبب عدم استقرار أسعار النفط، الأمر الذي يعني تكابد تلك الدول خسائر اقتصادية كبيرة، فالمواجهة غير المباشرة هناك مع إيران أدى إلى إنهاك الطرفين ماليًا وعسكريًا، فمن جانب تدعم السعودية وقطر فصائل المعارضة السورية بالمال والسلاح، وبالمقابل تدعم إيران نظام الرئيس(بشار الأسد) بالسلاح، وتحشد له آلاف المقاتلين "الشيعة" من إيران وأفغانستان والعراق بجانب حزب الله اللبناني(٧).

إن استمرار الصراع السوري وغموض مستقبله يشكل تحديًا آخر يضاف إلى التحديات التي تؤثر في الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون، فوفقًا للتطورات الحاصلة في الصراع السوري وطبيعته المعقدة، والقائمة على بنية من المعادلات الاستراتيجية المحددة، فإن تداعياته الخطيرة شكلت تهديدًا مباشرًا على أمن واستقرار الشرق الأوسط ومنطقة الخليج على وجه الخصوص، لاسيما مع قيام كل من إيران ودول الخليج بتجنيد وتسهيل دخول الجماعات الدينية المتطرفة إلى سوريا وهو ما أعطى بعدًا طائفيًّا للصراع، فهذا الصراع دفع العديد من الشباب الخليجي، ولاسيما السعودي إلى الانخراط في صفوف تلك التنظيمات المتطرفة بدعوى مناصرة "أهل

السنة"، ومن ثم، فإن ارتفاع وتيرة العنف المسلح في المنطقة أصبحت من أهم التداعيات الإقليمية للصراع السوري، لاسيما مع ظهور تنظيمات جهادية جديدة أكثر قوة وشراسة وإرهابًا وتنظيمًا، الأمر الذي يفتح الباب واسعًا لموجات إرهابية جهادية جديدة في المنطقة، والتي شكّلت إحدى أهم تداعيات الصراع في سوريا على المنطقة بصفة عامة(٨).

كشفت أحداث الصراع في سوريا عن عدم وجود موقف خليجي موحدًا في التعاطي مع أحداثه وتطوراته. فعلى الرغم من التنسيق والتعاون بين دول المجلس في بدايات الصراع في سوريا، وخاصة بين كل من الإمارات والبحرين وقطر والسعودية، إلّا إنّ سنوات الصراع اللاحقة كشفت تباينًا في الرؤى والمواقف بينها حول قضية تسوية الصراع ودور نظام الرئيس(بشار الأسد) في مستقبل سوريا. إن التدخل العسكري الروسي المباشر لصالح النظام السوري وقلبه موازين الصراع على الأرض بشكل جذري والأزمة الخليجية بين قطر من جهة، والسعودية والإمارات والبحرين من جهة أخرى، أضافت للصراع بعدًا جديدًا يصب في تعزيز عوامل التباعد والاختلاف في المنظومة الخليجية، وأضعفت بالنتيجة من فعاليتها كإطار للتعاون الجماعي بين دول إقليم واحد يفترض أن يكون لها من القواسم المشتركة ما يجعلها أقرب للتعاون منه إلى الاختلاف.

٣- العراق:

شكّل العراق خلال العقود الماضية تهديدًا وتحديًّا لدول مجلس التعاون الخليجي، وعلى وجه الخصوص لدولة الكويت، فالخلل القائم في التوازن العسكري بين إيران ودول المجلس كان لمصلحة العراق حتى بعد احتلاله للكويت في آب/أغسطس من عام(١٩٩٠). شكّل نظام صدام حسين تهديدًا كبيرًا للأمن والاستقرار والرخاء في المنطقة بأسرها، ومازالت دول مجلس التعاون الخليجي ترى في العراق بعد سقوط

النظام السابق عامل عدم استقرار في المنطقة، وتهديدًا لأمنها الإقليمي. ولكن بصورة تختلف عما كان يمثله العراق في عهد النظام السابق. فالعراق حاليًا يشكّل مصدرًا لأخطار جديدة تهدد دول المجلس من ناحيتين، هما:

أولاً: إن العراق، ونتيجةً للاحتلال الأمريكي قد تعرضت أغلب مؤسساته الوطنية للتدمير، الأمر الذي أصبح يصنف من ضمن "الدول الفاشلة" أو الآيلة للسقوط.

ثانيًا: إن ما تشهده الساحة الداخلية العراقية من تجاذبات طائفية يمكن أن تنعكس آثارها سلبًا بصورة كبيرة على استقرار مجتمعات دول مجلس التعاون والدول العربية الأخرى(٩).

كان الخطر الحقيقي من وجهة نظر بعض دول المجلس يكمن في تحول العراق ذي "الحكم السني" إلى دولة تسيطر فيها المؤسسة الدينية "الشيعية" على أدوات السلطة، وما يترتب على ذلك –من وجهة نظرها– من تدهور للأمن في العراق، واستقطاب الهويات المجتمعية الدينية والمذهبية والقومية، وحدوث حروب أهلية تكتوي بنيرانها الدول الخليجية، لاسيما (السعودية، والبحرين، والكويت)، لذلك كانت ردة فعل بعض الدول الخليجية، وخاصة السعودية تتمثل بدعم المجتمع السني في العراق، والتي تعتقد: أن التغير في توازن القوى السياسية بالعراق قد يؤثر في استقرار الأنظمة الحاكمة بدول الخليج العربية، فالصراع الطائفي في العراق سيكون له من الناحية الفعلية أثر حقيقي وامتدادي في الدول الأخرى بالخليج(١٠).

إن ما يؤخذ على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فيما يتعلق بموقفها بصورة عامة تجاه "العراق الجديد" هو: حالة العجز الجماعي، وعدم القدرة على المبادرة أو التأثير بصورة فاعلة في المشهد الداخلي العراقي، الأمر الذي يحرم تلك الدول من لعب دور استراتيجي مهم فيه يتناسب مع ما تتمتع به تلك الدول من ثقل اقتصادي ومالي، لاسيما وأن ما يجري في العراق سينعكس بصورة أو بأخرى على

أمن دول المجلس واستقرارها الداخلي وسلامتها الإقليمية، ويؤثر في معادلة التوازن الإقليمي بالمنطقة بأسرها.

إن ما جرى عام(٢٠١٤)، فرض على دول المجلس وبالخصوص السعودية تغيير نظرتها لنظام الحكم في العراق، وأن تحث دول المجلس على العمل على تعزيز قدرات الدولة العراقية وإعادتها مرةً ثانية من أجل أن تكون لها مصلحة خاصة بعيدة عن إيران وقريبة من الدول العربية. كذلك العمل على إخراج العراق من حالة الفشل التي تمر بها مؤسساته نتيجة الضعف الذي أصابه؛ بسبب الحروب والحصار والغزو حتى يصبح العراق سندًا لدول المجلس وموازيًا لقدرات إيران في المنطقة مثلما كان في السابق.

إن تغيير مسار العلاقات العراقية–الخليجية منذ عام(٢٠١٤)، حقق بعض النتائج الإيجابية في تقوية مؤسسات الدولة العراقية وبالخصوص الأمنية منها من خلال تعاونها مع دول أخرى مثل دول الناتو(NATO) والولايات المتحدة الأمريكية. إن عودة العلاقات العراقية–السعودية وتبادل الزيارات على مستويات عالية يعد من أهم المؤشرات إلى عودة العراق لإقامة علاقات متوازنة مع جميع دول الإقليم، مما سيؤثر إيجابًا على استقرار التوازن في الإقليم. إن هذا الاستقرار سيعود بفوائد إيجابية كبيرة على دول مجلس التعاون الخليجي.

ثانيًا– التحدي الإيراني:

ترى دول مجلس التعاون الخليجي أنه من الممكن أن تشكّل إيران عددًا من التهديدات الخطرة على مستقبل المجلس، تتمثل في مشروعها الإقليمي الثوري الذي يشكّل خطرًا مذهبيًّا وأيديولوجيًّا ممكنًا في المنطقة، والعالم الإسلامي، اللذين يتم الاستقطاب فيهما على أساس طائفي، وتدفع باتجاه هكذا صراع مذهبي وأيديولوجي

أكثر عدوانية لزعزعة استقرار دول المنطقة. وترى أنّ تلك التهديدات تتزايد نتيجةً لسيطرة التيار المتشدد على الحكم في إيران، وسعيه إلى نشر المذهب الشيعي في المنطقة ضمن مشروع تصدير الثورة الإسلامية، الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع وتيرة الاحتقان الطائفي والتوترات في المنطقة. ويتمثل التحدي الإيراني لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالآتي:

١- المشروع الإقليمي الإيراني:

ترى دول الخليج العربي أنّ لإيران مشروعًا إقليميًّا تستهدف من خلاله أن تكون القوة المهيمنة في المنطقة، وأنّ منطقة الخليج العربي هي منطقة "هشة" يمكن لإيران ممارسة الهيمنة عليها. يقوم المشروع الإقليمي الإيراني على ركيزتين أساسيتين، هما: "ولاية الفقيه"، و"تصدير الثورة"، فمبدأ ولاية الفقيه هو نظام لحكم الدولة وإدارة شؤون المسلمين يستند إلى ما كان في عهد الرسول محمد(ص) والإمام علي بن أبي طالب(ع)، ويهدف هذا المبدأ إلى بناء الدولة النموذج من خلال محاولة الوصول ببناء الدولة إلى مرحلة الكمال من وجهة نظر أيديولوجية الثورة، بما يجذب تأييد شعوب أو قوى محيطة تتشارك مع إيران في خصائص معينة. أما مبدأ تصدير الثورة فهو يتضمن فكرة أداء دور خارجي فاعل للنظام الإيراني الثوري في مساندة قوى تتبنى أفكاره نفسها، وعدم الاكتفاء بالدعاية الخارجية للنموذج الثوري الإيراني، بل تقديم المساعدات والدعم لقوى سياسية خارج إيران، تحت ذريعة حماية ما أسمته إيران "المستضعفين في الأرض"، ويستند ذلك المشروع إلى عدد من مواد الدستور الإيراني، أهمها المادتان(١٥٢) و(١٥٤)، واللتان تنصان صراحة على:(حماية المستضعفين في الأرض)، و(الدفاع عن المسلمين في كلّ بقاع الأرض) [١١].

ويرتكز المشروع الإيراني على ثلاث ركائز أساسية، هي:

أولًا: الأيديولوجيا إذ أن إيران لاتزال ترى ذاتها "إمبراطورية"، وأنها آخر دولة تمثّل المذهب الشيعي في العالم، وهو ما تعكسه الكتابات الفارسية كافة، بما فيها المناهج الدراسية، حتى الأدب الفارسي.

ثانيًا: العوامل الجغرافية، حيث تعدّ إيران دولة بحرية على عكس الدول الحبيسة؛ الأمر الذي يمنحها ميزة استراتيجية هائلة؛ وخاصة أنها تتحكم في الممرّات الحيوية التي تعدّ الشريان الرئيس للتجارة العالمية البحرية، وأهمّها مضيق هرمز الاستراتيجي، وهي نظرية أطلق عليها قديمًا" قلب العالم".

ثالثًا: الخلل في توازن القوى بين إيران ودول مجلس التعاون، ويتأسس ذلك الخلل بشكل رئيس على الفجوة الديمغرافية بين الجانبين؛ حيث إنّ تعداد سكان إيران قد بلغ وفقًا لآخر الإحصاءات(إحصاء عام ٢٠١٧) نحو(٨٠) مليون نسمة، وهو ما يقرب من ضعف إجمالي تعداد سكّان دول مجلس التعاون مجتمعة، والذي يبلغ نحو(٤٧)مليونًا المواطنون والوافدون معًا[١٢].

احتاج المشروع الإيراني بشكل أساسي إلى أدوات عربية محلية ترتبط أو تتحالف مع إيران مذهبيًّا أو فكريًّا أو بسبب مقتضيات المصلحة واعتبارات التطورات السياسية في المنطقة، وقامت في بادئ الأمر بتجنيد جزء رئيس من قواتها الأمنية وتحديدًا من حرس الثورة للقيام بمهام أمنية وسياسية ودينية واقتصادية في البلدان العربية، إلّا إن الأدوات المحلية التي قد تكون على هيئة أحزاب أو قوى مقاومة أو تنظيمات سرية أو وسائل إعلام أو مفكرين وكُتّاب أو جمعيات خيرية أو حتى شركات هي التي تقوم بالمهمات الأكبر، لذلك فقد تميز المشروع الإيراني بأنه لا يترك وراءه كثيرًا من الأثر؛ إذ يتقدم خلف دعاوى التغيير والحراك الداخلي وعمليات المقاومة والسجال الفكري ونشر المذهب، وأيضًا أعمال الإغاثة والمساعدات المالية وحرية وسائل الإعلام وغيرها من الأساليب الداعمة للمشروع الإيراني، حيث قدمت إيران الدعم والمساعدات لقوى سياسية في البلدان العربية، خاصة القوى الراديكالية المعادية

للنظم القائمة في المنطقة العربية لإنشاء حكومات على النمط الإيراني، وكذلك دعم جماعات عنف سياسي كحركة الجهاد الإسلامي، وحركة حماس، وحزب الله، لتكوين رأي عام مساند لإيران في أوساط الشعوب العربية والإسلامية الساخطة على السياسة الأمريكية تجاه قضايا العالم الإسلامي وفي مقدمتها قضية فلسطين(١٣).

وينظر قادة إيران إلى مشروعهم بجدية تامة من أجل توسيع دولتهم الإسلامية سواء أكان هذا المشروع مرتبط بالعقيدة أم بدواعي الأمن القومي أم برغبة التوسع وطموحات السطوة الإقليمية، وقد دل على ذلك سعي إيران الحثيث بعد تعزيز نفوذها في العراق بعد تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق في عام (٢٠٠٣م) إلى مد نفوذها ليلتقي مع التحالف الإيراني–السوري الذي يأتي على رأس أولويات مشروع إيران الإقليمي؛ إذ يمكن لإيران ربط سلسلة جغرافية متصلة من النفوذ الإقليمي تبدأ من غرب إيران مرورًا بالعراق وصولًا إلى سوريا ثم لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، ثم محاولة إيجاد تحالف إيراني–حوثي في اليمن على غرار تجربة حزب الله اللبناني، يجعل منها قاعدة متقدمة تستكمل تطويق منطقة الخليج من الجنوب، حيث كان لإيران محاولات سابقة لإيجاد موطئ نفوذ في اليمن من خلال اقامة علاقات مع النظام الماركسي في اليمن الجنوبي قبل الوحدة اليمنية، رغبةً منها في اختراق النظام الإقليمي العربي.

٢- السياسات الإيرانية تجاه دول الخليج العربية:

ترى دول مجلس التعاون الخليجي العربي، أنّ إيران تتبع جملة من السياسات التي تشكل تهديدًا لأمن واستقرار المنطقة بصورة عامة، ومنطقة الخليج العربي على وجه الخصوص، وتتمثل تلك السياسات بالتدخلات الإيرانية في الشئون الداخلية لدول المجلس، فقد أثار جدل تدخلات إيران المتكررة في الشئون الداخلية لدول الخليج العربي تحت شعار(الدفاع عن المستضعفين) لاسيما التصريحات الرسمية العدائية والسياسات الإعلامية والانتقادات لسياسات دول الخليج، فضلًا على التحذيرات الإيرانية المتكررة، والتي من أهمها المتعلقة بالجزر الثلاثة وإغلاق مضيق هرمز والاعتداء على بعض

السفارات الخليجية ومحاولة اغتيال مسئولين خليجيين، أزمات عدة بين إيران وتلك الدول؛ إذ شكّلت تلك التدخلات تحديًا كبيرًا للأمن الوطني لتلك الدول، وقادت في الوقت نفسه إلى خلافات حادة بين الطرفين وصلت إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية.

ويلاحظ من تحليل الخطاب الإيراني الرسمي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي تنامي التدخلات الإيرانية في شؤون تلك الدول، حيث بلغت تلك التدخلات على سبيل المثال في شؤون البحرين خلال عامي٢٠١١ و٢٠١٢ حوالي(٤٢) موقفًا رسميًّا، منها(٣٦) تصريحًا حول الأوضاع السياسية في البحرين، و(٣) تصريحات حول الأوضاع الأمنية، و(٣) تصريحات إعلامية، أما على صعيد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى، فقد بلغت التدخلات الإيرانية في شؤون تلك الدول وفي الفترة نفسها(٢٣) موقفًا إيرانيًّا، حيث بلغ النقد الإيراني لسياسات دول المجلس(٥) تصريحات، وبلغت التحذيرات الإيرانية لدول المجلس(٧) تصريحات، أما التصريحات بشأن الجزر الإماراتية الثلاثة والحدودK فقد بلغت(٦) تصريحات، وقد بلغ عدد مرات الاعتداءات الإيرانية على بعض السفارات الخليجية في إيران ومحاولات اغتيال مسؤولين مرتين، كما بلغ عدد شبكات التجسس التي تم القبض عليها في دول مجلس التعاون(٣) شبكات[١٤]. وفي تموز/يوليو من عام(٢٠١٥) وصل الأمر حد قطع العلاقات الدبلوماسية بين إيران وكل من السعودية والبحرين، وذلك عندما حاول المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية(علي خامنئي) التأكيد على أن الاتفاق النووي الذي تم توقيعه لن يدفع بلاده إلى تغيير سياساتها الداعمة لحلفائها؛ إذ قال في ذلك السياق: "إنّ استسلام إيران حلم لن تراه أمريكا"، مؤكدًا على مواصلة دعم ما أسماه بـ"الشعوب المظلومة" في المنطقة[١٥]. ونتيجةً لذلك قامت البحرين باستدعاء القائم بالأعمال الإيراني في اليوم نفسه احتجاجًا على تلك التصريحات، كما أعلنت عن توقيفها خلية تضم: شخصين بحرينيين اتهمتهما بالمسئولية عن تهريب أسلحة إلى البحرين بمساعدة شخصين إيرانيين، وقامت

باستدعاء السفير الإيراني لديها للتشاور احتجاجًا على تكرار التصريحات الإيرانية التي تمثل تدخلًا في الشئون الداخلية للبحرين. ومن بين الأدوات المختلفة التي تعدّها دول الخليج مصدرًا آخر من مصادر التهديدات، هو توظيف "التشيُّع" لتوليد القوة الإيرانية على الرغم من الحصار والعزل الذي فرض على إيران منذ اندلاع الثورة الإيرانية في عام (١٩٧٩)، كانت لإيران القدرة على جذب واستلهام الطبقات "الشيعية" المحرومة في الدول الخليجية بِعدّهم من المستضعفين في تلك الدول، حيث استخدمت القوة الناعمة بدلًا من الصلبة في محاكاة تلك العقول بِعدّه سجال قيمي وعقلي يهدف إلى التأثير في توجهات الرأي العام على المستويين: الوطني والعالمي، وذلك من أجل تحسين الصورة الذهنية العامة للدولة، وتعزيز نفوذها وسمعتها في الخارج(١٦).

وتتهم دول مجلس التعاون لدول الخليج بشكل عام، والسعودية بشكل خاص إيران بتهديد أمنها القومي من خلال مد أذرعها في المناطق الحدودية: كالعراق واليمن وسوريا مستغلة بذلك البُعد الطائفي من أجل تحقيق أهدافها في الهيمنة والتوسع. فمن المعلوم أن السياسة التدخلية التوسعية الإيرانية في الشئون الداخلية لعدد من الدول الإقليمية كانت في السابق تُمارس باستخدام الأساليب المخابراتية، مثل: تجنيد عناصر موالية لها لضرب المصالح الخليجية، وتوفير الدعم السري لها عن طريق تأسيس شبكات مخابراتية توظف عنصر الولاء والانتماء الطائفي: كعامل ارتباط حيوي بأهداف ومصالح إيران القومية. أما الأسلوب الجديد في سياسة إيران التدخلية، فيتمثل بالأسلوب العلني المباشر عن طريق عسكرة النشاط التدخلي، وعدم الاكتفاء بالأساليب المخابراتية، والقيام بحملات إعلامية ودعائية ترافق تلك الأنشطة لتؤكد على حدوث التدخل الإيراني وتمجيد الدور الإيراني الإقليمي، والمبالغة في التأكيد على فاعلية ذلك الدور في الدفاع عن حلفائها، وحماية المصالح القومية للدولة الإيرانية؛ إذ تؤكد دول مجلس التعاون على أن تلك السياسات موجهة ضدها من نواحي عدة، فاتباع تلك السياسات التي تستهدف تحجيم الدور الإقليمي لدول المجلس، ووضعها في موضع دفاعي لا تستطيع فيه حماية أمنها واستقرارها،

والحفاظ على مصالحها القومية، حيث إنّ سياسة إيران التوسعية في العراق ولبنان واليمن وفلسطين هدفها الرئيس: إحداث تغييرات جذرية في موازين القوى الإقليمية، ومن ناحية أخرى ترى دول المجلس في توسع سياسة إيران التدخلية في جوارها العربي تهديدًا كامنًا لأمنها القومي، ومحاولة لفرض حصار استراتيجي يُمكّن إيران من تضييق الخناق على دول المجلس، ومحاولة أيضًا لفرض عزلة استراتيجية تفصلها عن بيئتها الإقليمية–العربية، وذلك عن طريق تسخير توابعها الإقليمية ومراكز القوى والنفوذ التي نجحت في تأسيسها بقلب العالم العربي(١٧).

كما تشكلّ قضية استمرار احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاثة(طنب الصغرى والكبرى وأبي موسى) تحديًا أمنيًّا مهمًا لدول الخليج العربي، وذلك بالنظر إلى الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به هذه الجزر، فضلًا على أنها تقع ضمن مسافة قريبة نسبيًّا من حقول النفط والغاز البرية التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، ومن ثمّ فإن استخدام إيران لتلك الجزر إلى جانب تنامي قدراتها العسكرية على أرض الجزر الثلاثة وداخل الأراضي الإيرانية، يمثل مصدر قلق ليس فقط لدولة الإمارات العربية، وإنما لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والدول المستهلكة للنفط؛وذلك لأن بإمكان من يسيطر على تلك الجزر السيطرة عمليًّا على المنفذ المائي والملاحي(مضيق هرمز) الذي يربط بين القارات الثلاثة (آسيا وإفريقيا وأوروبا)؛ إذ إنه بالرغم من صغر مساحة تلك الجزر، فإنها تتوسط الخليج تقريبًا، إحداها لدى أعمق نقطة في مضيق هرمز، بما يعني أن ناقلات النفط العملاقة لا بدّ لها من المرور بتلك النقطة، وأخذًا في الاعتبار أن الولايات المتحدة واليابان تحصلان على نحو(٧٠%) من صادراتهما النفطية عبر مضيق هرمز، فضلًا عن أن نحو(٨٦%) من صادرات نفط الشرق الأوسط تمر عبر ذلك المضيق، أي ما يعادل نصف الطاقة التي تعتمد عليها صناعات دول العالم؛ فإن ذلك قد أكسب تلك الجزر أهمية بالغة، بالإضافة إلى صلاحية موانئ بعض الجزر لرسو السفن وما بها من محطات للتزود

بالوقود والطاقة والمياه، فضلًا عما تحتويه من ثروات نفطية ومعدنية، ومن ثم استخدام إيران لتلك الجزر إلى جانب زيادة وجودها العسكري على أرض الجزر الثلاثة يمثل مصدر قلق ليس لدولة الإمارات فحسب، وإنّما لبقية أعضاء مجلس التعاون الخليجي(١٨). إن طبيعة النزاع بشأن تلك الجزر الثلاثة تتصل على نحو أساس بأمن واستقرار منطقة الخليج العربي، وأن الكيفية التي يعالج بها النزاع ستُعدّ مؤشرًا في إمكانية تحقق المنظومة الأمنية الإقليمية المرجوة، وفي طبيعة العلاقات السياسية المستقبلية بين إيران ومجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٣- القدرات النووية الإيرانية:

يثير مسعى إيران الحثيث لتطوير قدراتها النووية العديد من القضايا والإشكاليات، بعضها يتعلق بمستقبل العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وموقف الأخيرة من تلك القدرات، كما تطرح هذه القضية الشائكة التساؤلات بخصوص التحديات المحتملة على أمن المنطقة بصفة عامة، ودول المجلس بشكل خاص؛ إذ تسعى إيران من خلال تطوير برنامجها النووي إلى الاعتراف بها كقوة إقليمية في الشرق الأوسط، وتعتقد أنّ القدرات النووية ستوفر لها الضمانات الأمنية، وستتيح لها التفوق العلمي في منطقتها المليئة بالاضطرابات وعناصر عدم الاستقرار. كما يُسوّغ الإيرانيون سعيهم إلى تطوير برنامجهم النووي بالأسباب الاقتصادية؛ حيث يتطلب الاقتصاد الإيراني تنويع الموارد الوطنية للطاقة للحفاظ على ارتفاع معدلات النمو، وتلبية الاحتياجات الداخلية المتزايدة من الطاقة(١٩).

وترى دول الخليج العربية بصورة عامة أن البرنامج النووي الإيراني يُشكل تهديدًا مباشرًا لأمنها الوطني، وتراقب بقلق أية تطورات بالقدرات النووية الإيرانية في ظل التباينات الحادة في المواقف بين تلك الدول وإيران، بشأن عدد من قضايا المنطقة وأزماتها: كالوضع في العراق، وسوريا، ولبنان، واليمن، وغيرها، ومن ثم فإنّ هنالك

مطالبة خليجية لإيران بإنهاء برنامجها النووي، والعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط، وبضمنها: الخليج منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

إن دول الخليج العربية ترى: بأنّ امتلاك إيران لأسلحة نووية من شأنه التأثير في استقرار منطقة الخليج العربي من زاويتين[٢٠]:

- الأولى: تكريس الخلل القائم في موازين القوى؛ إذ إن حقائق الجغرافيا السياسية تشير إلى أن إيران إذا أرادت أن تتوسع، فإنّ مسارها لن يكون نحو الشمال أو الشرق. ففي الشرق هناك القوى النووية الآسيوية الكبرى، وفي الشمال هناك روسيا الاتحادية، ومن ثم فإنّ إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي في الغرب، ويضاف إلى ذلك معاناة الجيوش الخليجية من نقص الأفراد المستعدين للخدمة في القوات المسلحة أو الالتزام بالحياة العسكرية، لذا فإنّ زعزعة توازن القوى في الخليج هو الخطر الذي يهدد المنطقة، ولن تستطيع أية دولة خليجية مقاومة الأطماع الإيرانية بالمنطقة، في ظل التوتر الذي يغلب على طابع العلاقات مع إيران قبل امتلاكها السلاح النووي.
- الثانية: إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والقوى الدولية المعنية بالقضية النووية –وفي مقدمتها: الولايات المتحدة– تنعكس آثاره في المنطقة، فالرد الإيراني قد يأخذ أشكالًا عديدة، منها: استهداف القواعد الجوية والقطع البحرية الأمريكية في دول الخليج العربية، وهو الأمر الذي ينذر باحتمال أن تتحول المواجهة المباشرة المتوقعة بين إيران والولايات المتحدة إلى حرب إقليمية عواقبها عدة، منها: إمكانية قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز، أو استهداف السفن الأجنبية، ومن ثم التأثير في حركة الملاحة في الخليج، ومن ثم على استقرار الأسواق النفطية، الأمر الذي سينعكس سلبًا على اقتصادات دول الخليج العربية التي تعتمد بشكل أساس على النفط كمصدر للدخل

القومي، كما أن إيران قد تستهدف المصالح الأمريكية في المنطقة سواء أكانت شركات أم مصانع أم حتى أفراد.

إن التحدي الأكبر لمجلس التعاون الخليجي يكمن في إبرام الاتفاق النووي بين إيران والدول الكبرى، والذي تم في تموز/يوليو من عام(٢٠١٥). إذ تخشى أغلب دول المجلس من أن التوصل إلى الاتفاق النووي يعني: استمرار تمتع إيران بقدرات كبيرة لتخصيب اليورانيوم الذي يُمكنها من إنتاج أسلحة نووية، كما إن الاتفاق يمهد لتطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، ويكون ذلك على حساب العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية أو يكون على حساب المواقف الأمريكية من قضايا مكافحة الإرهاب، والتنافس السني–الشيعي في العراق، ولبنان، وسوريا، واليمن، وأماكن أخرى. كما تخشى من تكريس الخلل في توازن القوى عن طريق سعي إيران إلى العمل بالتوازي مع تطوير الطاقة النووية إلى تطوير الأسلحة التقليدية، لاسيما الصواريخ البعيدة المدى، والقادرة على حمل رؤوس نووية لمسافات بعيدة، مما يشكّل ذلك تهديدًا مباشرًا لدول المجلس في ظل ضيق العمق الاستراتيجي لبعض دول المجلس، والذي يقل عن ٢٠٠كم[٢١]. على العكس من ذلك، كان الموقف العُماني مختلفًا؛ إذ لعبت عُمان دور الوساطة بين إيران والولايات المتحدة، ونجحت في عقد لقاء في مسقط بين وفد إيراني وأمريكي مطلع عام(٢٠١٣)، ساعد في خلق أجواء الثقة بين الطرفين، ليتوج ذلك باتفاق جنيف الذي تمّ توقيعه في تشرين الثاني/نوفمبر من عام(٢٠١٣)، ويكون دلالة عملية على أنّ الوساطات لها دورها في مرحلة خلق أجواء الثقة، وتهيأة الأطراف للمفاوضات المباشرة، وهو أمر نجحت عُمان بفعله بين الولايات المتحدة وإيران[٢٢].

إن تقيد دول الخليج العربية، وضعف نشاطها السياسي والعسكري، واعتمادها على الولايات المتحدة في حفظ أمنها، خلق جوًا من عدم الثقة مع إيران، وأثر سلبًا على دورها في الحوار مع إيران للحد من برنامجها النووي، وجعله دورًا محدودًا فقط. ففي المدة

ما بين عامي(٢٠٠٢-٢٠٠٥م)، ظلت تلك الدول صامتة في أغلب الأحيان ومترددة، ولم تتحدث بشيء عن البرامج النووية الإيرانية، ولا عن الدور الذي تقوم به إيران في العراق، وبعد عام (٢٠٠٥)، بدأت دول الخليج بالتململ والحديث عن مخاطر البرنامج النووي الإيراني، وانعكاساته السلبية المحتملة على أمن الخليج. وفي الحقيقة، لم يكن رد فعل دول الخليج متوازنًا ولا موحدًا؛ إذ حاولت الاعتماد على الدبلوماسية الأوروبية والقوة الأمريكية لردع إيران[٢٣]. وعلى الرغم من مساندتها الولايات المتحدة في الضغط على إيران لإيقاف برنامجها النووي، ومشاركتها قلقها من ذلك البرنامج، إلّا إن دول الخليج لم تكن تريد الدخول في صراع مسلح مع إيران، ولم ترغب في الدخول بحرج الاختيارات الصعبة في تحالفاتها؛ لأن اختيارها سيكون معقدًا، ويحمل في جوانبه العديد من المخاطر، وسيضعها في حالة من الصراع الدائم مع إيران، وعليها أن تتحسب لحالة من انعدام الأمن والاستقرار بالمنطقة لسنوات قادمة. ومن ثم فقد استعانت بالحماية العسكرية الأمريكية، ونشرت على أرضها منظومات صاروخية وأجهزة رادار، كان الهدف منها حماية أمنها من خطر تنامي القدرات العسكرية والبرامج النووية الإيرانية، كما عقدت دول الخليج لاسيما السعودية والإمارات صفقات أسلحة متقدمة بمليارات الدولارات، لتعزيز قدراتها الدفاعية وردع التهديدات الإيرانية لأمنها، والتدخل في شئونها الداخلية، وسعت للتوجه نحو امتلاك الطاقة النووية[٢٤].

ومن ناحية أخرى، لم يكن موقف دول الخليج العربية موحدًا تجاه الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة(٥+١)، فبالنسبة لمجلس التعاون الخليجي كمؤسسة، فإنّ موقفه قد غلب عليه فكرة "الموافقة المشروطة"، إذ رحب المجلس بالاتفاق شريطة أن يكون مقدمة للتوصل إلى حل شامل لذلك الملف، ودعا إيران إلى التعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. أما فيما يتعلق بمواقف دول الخليج العربية بصورة فردية، فقد كان هناك تباين واضح في موقف كل دولة منها حيال ذلك الاتفاق، فعلى سبيل المثال: سارعت كل من الإمارات العربية والكويت وقطر والبحرين وعُمان

للترحيب بذلك الاتفاق، وأصدرت بيانات موجزة ترحب به، في حين اتصف الموقف السعودي بطابع التوجس والتحفظ الملحوظ[٢٥]. وظهر ذلك التباين مرة أخرى عندما أعلنت الولايات المتحدة انسحابها من الاتفاق النووي مع إيران في آيار/مايو عام(٢٠١٨) وعزمها فرض عقوبات اقتصادية ضدها، ففي الوقت الذي سارعت فيه كل من السعودية والإمارات والبحرين إلى جانب مجلس التعاون الخليجي إلى إعلان تأييدها للقرار الأمريكي، معتبرة إياه قرارًا شجاعًا يعكس التزام الولايات المتحدة بالتصدي للسياسات الإيرانية ومحاولاتها المستمرة تصدير الإرهاب في المنطقة، فضّلت الكويت وعُمان الحياد بتأكيدها على أهمية الاتفاق وأن خيار المواجهة ليس في مصلحة أي طرف، أما الموقف القطري فقد كان غير حاسم، خاصة، وأنها صارت ترتبط بعلاقات تجارية وثيقة مع إيران بعد الأزمة الخليجية، وطالبت جميع الأطراف بضبط النفس وتسوية الخلافات عبر الحوار[٢٦].

ثالثًا- مواجهة مجلس التعاون الخليجي للتحدي الإيراني:

مما سبق يتضح أنّ سمة الصراع هي ما تميّز مسار العلاقات الخليجية-الإيرانية حاليًا، كون إن إيران تمثل تهديدًا قائمًا لبعض دول الخليج لاسيما السعودية والإمارات والبحرين، الأمر الذي يتطلب منها مواجهة هذا التهديد والتقليل من أخطاره على أمنها واستقرارها. وكما هو الحال في العديد من النظم الإقليمية في مناطق العالم المختلفة، نجد أن دولها تنهض بمفهوم الأمن التعاوني، والذي يقصد به النشاط الذي تمارسه الدول فيما بينها لخفض احتمالات الحرب أو التقليل من أضرارها فيما لو وقعت، ويتضمن تدابير نزع التسلح وبناء الثقة والتنمية الاقتصادية والتصدي لانتشار الأسلحة. إلّا إن المشروع الإقليمي لإيران يتعارض ومضامين هذا النوع من الأمن، بل يحرص على التركيز على مفهوم الأمن الاستراتيجي الذي يعد سباق التسلح أحد ملامحه. وقد عززت الأحداث التي تشهدها المنطقة منذ مطلع القرن الحالي ذلك المفهوم، فأتاحت لإيران التمدّد في المنطقة الإقليمية العربية المجاورة عن طريق

حلفائها من الفواعل غير الرسمية ومحاولة تقويض الأنظمة الحاكمة القائمة، واستبدالها بأنظمة سياسية دينية متحالفة معها توسع من دائرة المجال الحيوي الإيراني. وبالتالي فإنّ دول مجلس التعاون على الرغم من التباين بينها في مدى الاستجابة للتحدي الإيراني، كان لا بد لها من تدابير تواجه بها هذا التحدي الإيراني بعد أن فشلت في إطار المجلس في صياغة استراتيجية جماعية متكاملة لإدارة الصراع مع إيران، للحد من التهديد الإيراني وموازنة هذا التهديد على مختلف المستويات، ومن أهم تلك التدابير الآتي:

١- تعزيز القدرات العسكرية لدول المجلس:

تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى موازنة القدرات العسكرية الإيرانية، بالعمل على تعزيز قدراتها العسكرية وتشكيل قوة ردع حقيقية تجاه إيران. شهدت السنوات الأخيرة ارتفاع معدلات الإنفاق العسكري لدول الخليج العربي مدفوعًا بصفقات أسلحة ومعدات عسكرية غربية، شملت مختلف صنوف القوات المسلحة؛ إذ تسلحت بأحداث الطائرات والدبابات والمعدات العسكرية المتطورة، لتحتل بذلك دول المجلس المركز العاشر بين دول العالم من حيث الإنفاق العسكري، ويأتي في مقدمة تلك الدول كل من الإمارات والسعودية وقطر والكويت والبحرين، واستنادًا إلى الأرقام التي ذكرت في تقديرات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي[٢٧]، فقد وصل الإنفاق العسكري لبلدان المجلس مستوى غير مسبوق في عام (٢٠١٣م)، بنحو(٨٤.٥) مليار دولار، وبما يعادل(٤٩%) من الميزانيات العسكرية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما بلغ نحو(١١٤) مليار دولار في عام (٢٠١٤)، أي ما يوازي(٧%) من الناتج المحلي الإجمالي مرتفعًا بنسبة (١٣%) عن عام(٢٠١٣م)، وإذا أعددنا دول المجلس كمنطقة موحدة، فإنّها تحتل المركز الثالث في العالم من حيث الإنفاق العسكري بعد الولايات المتحدة الأمريكية بواقع (٦٠٩) مليار دولار، والصين بواقع

(٢١٦) مليار دولار، وذلك على الرغم من عدم وجود سياسة خليجية شرائية مشتركة بين دول المجلس[٢٨]. ويتوقع أن تبلغ فاتورة المشتريات العسكرية لدول المجلس نحو(٣٠٠) مليار دولار خلال المدة(٢٠١٥-٢٠٢٠)، كما يتوقع أن يصل الإنفاق على الدفاع البحري وحده في تلك الدول نحو(١٧.٥) مليار دولار بحلول عام(٢٠٢٠م)؛ إذ استحوذ الطيران البحري خلال المدة(٢٠١٠-٢٠١٥م) على الجزء الأكبر من صفقات التسليح في منطقة الخليج بشكل عام [٢٩].

ومن ناحية أخرى تسعى دول المجلس إلى تعزيز أنظمة دفاعاتها الصاروخية لمواجهة تهديدات ومخاطر الصواريخ البالستية الإيرانية. فمنظومات الدفاع الجوي المتطورة التي تمتلكها دول المجلس وعلى رأسها السعودية للرد على الصواريخ الإيرانية، وتمكن نظام الدفاع الجوي السعودي من اعتراض وإسقاط معظم الصواريخ الإيرانية التي تم إطلاقها من قبل الحوثيين في اليمن عزز من قدرات السعودية الردعية والتي تعود بالفائدة في تعزيز الثقة بالقدرات السعودية والخليجية على صد كل أنواع الصواريخ الإيرانية.

وقدّر تقرير أعده باحثان مختصان بالدفاع الصاروخي في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية(IISS) بواشنطن في عام(٢٠١٦)، حاجة دول مجلس التعاون لنحو (٥٥) بطارية صواريخ باتريوت(PATRIOT) لنشرها في دول المجلس، مع إمكانية استخدام ست بطاريات من نظام ثاد(THAAD) أيضًا، والدمج بين النظامين لزيادة الفعالية ومواجهة أي مخاطر قد تشكلها منظومة الصواريخ البالستية الإيرانية. ونصح التقرير بنشر منظومة رادارات ومستشعرات وربطها ببعضها البعض وربطها بنظام الدفاع الصاروخي، فعند إطلاق صاروخ باليستي من تبريز يمكن لصواريخ ثاد المتمركزة في السعودية أن تعترضه داخل الأجواء الإيرانية، وتجدر الإشارة إلى أنه تم تشكيل لجنة عسكرية تابعة للمجلس مهمتها متابعة التعاون والتنسيق في مجال بناء نظام دفاع صاروخي خليجي مشترك بمساعدة دول غربية [٣٠].

٢- بناء قدرات نووية سلمية خليجية:

إن بناء برامج نووية للأغراض السلميّة من قبل دول مجلس التعاون سيكون تطورًا استراتيجيًّا بالغ الأهمية بالنسبة لأمن دول المجلس على المدى المتوسط، وبالتالي فإن دول الخليج العربية في الوقت الحاضر بحاجة أكثر من أي وقتٍ مضى؛ للمضيّ قدمًا في تطوير برامج نووية للأغراض السلمية تعمل على إيجاد توازن إقليمي نووي في منطقة الخليج لردع إيران التي تتمسك بقوة ببرنامجها النووي، وهذا الخيار له متطلبات أربعة، هي:

أولًا: النظام التعليمي والعلماء المتخصّصون.

ثانيًا :القدرات المالية والبنية التحتية والتكنولوجية.

ثالثًا: الشعور بوجود تهديدات أمنيّة حقيقية.

رابعًا: الإرادة الوطنية والسياسية.

ومن ثمّ، فإنّه يتعينّ على بعض دول مجلس التعاون، وخاصة السعودية تنفيذ تلك البرامج السلمية؛ لتكون عامل ردع للتحدي الإيراني.

لقد كان لمجلس التعاون الخليجي مسعىً لإنشاء برنامج نووي خليجي مشترك اتخذ قرار المباشرة ببنائه في قمة المجلس في الرياض في تشرين الثاني/نوفمبر عام(٢٠٠٦م) بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما كانت لدول الخليج العربي مساعي منفردة لإقامة برامج نووية للأغراض السلمية مثل برنامج الإمارات العربية النووي الذي انطلق في عام(٢٠٠٩م) متضمنًا بناء أربعة مفاعلات نووية بحلول عام (٢٠٢٠م) وبقيمة (٢٠) مليار دولار بالتعاون مع كوريا الجنوبية وفرنسا، في هذا الشأن[٣١].

أما السعودية، فإنها وقعّت في عام(٢٠٠٨م) مذكرة تفاهم مع الولايات المتحدة لبناء برنامج نووي مدني سعودي، وبدأت محادثات مع شركات روسية وصينية وكورية جنوبية وأخرى مع اشتداد المنافسة على بناء مفاعلات طاقة نووية في السعودية؛ كما

أنفقت نحو (٣٥٠)مليار دولار على قطاع التعليم، خلال السنوات العشر الأخيرة، كما أعدّت خطّة لإنشاء(١٦) مفاعلًا نوويًا، لإنتاج الطاقة السلمية في غضون(٢٠) عامًا بتكلفة(٨٠) مليار دولار، وأعلنت أنها ستبدأ العمل على شراء منصات جديدة للصواريخ البالستية، وشراء رؤوس نووية من الخارج(الباكستان) وشراء اليورانيوم لتخصيبه داخل أراضيها[٣٢]. بينما وقعت البحرين مع الولايات المتحدة في شباط/فبراير عام (٢٠٠٨م) اتفاقية للتعاون في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية، وكانت قد انضمت للوكالة الذرية عام (٢٠٠٧)، أما قطر فقد استعانت بالخبرة الفرنسية ووقعت عقدًا مع شركة متفرعة من مجموعة أريفا النووية عام(٢٠٠٨م)، وكذلك توقيع بروتوكول اتفاق بين البلدين للتباحث في مجال إنتاج الطاقة النووية، كما وقعت الكويت في أيلول/سبتمبر عام(٢٠١٣) اتفاقية جديدة للتعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للفترة من عام(٢٠١٤م) حتى عام(٢٠١٩م). وعلى الرغم من أن بعض دول مجلس التعاون قد قطعت شوطًا مهمًا على صعيد تطوير برامج نووية لأغراض سلمية، بيد أنها لاتزال جهود فردية دون وجود تنسيق خليجي جماعي بهذا الشأن لتعظيم الفائدة من تلك الجهود، كما أنها لاتزال تواجه العديد من التحديات والعقبات السياسية والفنية نظرًا لحداثة عهدها بتلك التجربة، فضلًا على المخاوف الأمنية من إمكانية حدوث حوادث تسرب إشعاعي على غرار تجارب الدول الأخرى التي لاتزال تعاني من آثار تلك الحوادث حتى اليوم[٣٣].

٣- استقطاب الحلفاء الدوليين والإقليميين:

نتيجة لأحداث عام(١٩٩٠م)، رأى مجلس التعاون الخليجي أن ثمة ضرورة للحصول على مساندة الدول الكبرى لها منعًا لتكرار تلك الأحداث، فجاء الوجود العسكري الأجنبي في الخليج نتيجة للأوضاع التي مرت بها المنطقة، وتحديدًا منذ الثورة الإسلامية في إيران عام(١٩٧٩م)، وما تلاها من أحداث دامية، فلجأت دول المجلس لطلب المساعدة من الدول الكبرى الصديقة، وعقدت معها اتفاقيات أمنية

سمحت بإنشاء قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها لدرء الخطر عنها، وحمايتها من التهديدات الخارجية. كما تضمنت تلك الاتفاقيات بنودًا لرفع قدراتها العسكرية ودعم أمنها القومي، وتعزيز بناء قواتها المسلحة بالدخول في تدريبات عسكرية مشتركة كجزء أساس من استراتيجية الدفاع النشط، واستيعاب تكنولوجيا السلاح المتقدم، وكسب الخبرة العسكرية، وتدريب العسكريين على الخطط الدفاعية، ووضعها موضع التنفيذ، كما تضمنت أيضًا شراء دول المجلس أسلحة متطورة حديثة، مع القيام بتأهيل الجيش والقوات المسلحة، وتوفير جميع الأمور اللوجستية من مطارات وقواعد عسكرية ومعدات وآليات وتخزين أسلحة[٣٤].

وتوجد في الوقت الحاضر قوات عسكرية أجنبية في كل دولة من دول المجلس من دون استثناء، وصلت أعدادها إلى نحو(٣٠) ألف جندي في عام(٢٠١٢م)، ذلك فضلًا على، نحو(٢٢) ألف عنصر من البحرية الأمريكية الموجودين في حاملات الطائرات والسفن البحرية الأخرى التي تنتشر في مياه الخليج، مما يقدر عدد القوات الأجنبية في دول المجلس ومياها الإقليمية بأكثر من (٥٠) ألف عنصر، والأغلبية الساحقة من الولايات المتحدة الأمريكية[٣٥]. فتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية قواعد وتسهيلات رئيسة لأفرع قواتها المسلحة كافة في الجيش والبحرية والقوات الجوية والعمليات الخاصة وقوات المشاة، مع وجود توزيع كبير لقواتها، كما تمتلك لواء مدرع في الكويت، ومجموعة من المعدات العسكرية جاهزة للتشغيل إذا كان هنالك ما يكفي من الجنود، وذلك العدد العسكري أكبر من ما تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية بأوروبا في عام(٢٠١٤م)، ويتمركز الأسطول الخامس في المنامة، والذي يتولى قيادة فرق عمل بحرية متعددة الجنسيات في الخليج والمحيط الهندي أيضًا، وبإمكانه في أي وقت أن يفرض سيطرته على عدد كبير من السفن، كما تقلع طائرات تابعة للولايات المتحدة الأمريكية من غالبية دول المجلس[٣٦]، كما تُعدّ السعودية مقرًا للقيادة المركزية للولايات المتحدة الأمريكي؛ إذ يوجد فيها

نحو(٤٣٥) عنصر أمريكي على أراضيها؛ إذ يُعدّ ذلك العدد قليل نسبيًّا مقارنة بذروة الوجود العسكري الغربي خلال غزو العراق للكويت، وتحتفظ فرنسا بقاعدة عسكرية صغيرة لها في الإمارات، ففي عام(٢٠٠٩م)، تم افتتاح قاعدتها العسكرية الدائمة هناك في الإمارات تضم نحو(٨٠٠) فرد من القوات الفرنسية، وتحتوي على قاعدة بحرية وعسكرية، فضلًا على مركز للتدريب؛ إذ إن الإمارات العربية قد سمحت للقوات الجوية الفرنسية والأمريكية باستخدام المرافق العسكرية. كما تُعدّ علاقات تركيا العسكرية مع قطر هي الأبرز من ضمن علاقاتها مع الدول الخليجية الأخرى؛ إذ قامت في عام(٢٠١٥)، بعقد اتفاقية دفاع مشترك، وإجراء تدريبات مشتركة، كما تم تأسيس قاعدة عسكرية صغيرة لتركيا في قطر لمدة عشر سنوات[٣٧].

middle-east2011@hotmail.com
مركز بحوث الشرق الأوسط
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

الخاتمة:

في ختام بحثنا هذا، يمكن لنا القول بأن الاستجابة المؤسسية كمجلس للتحديات الإيرانية غير كافية وغير متجانسة، ولكن الاستجابة كدول منفردة أو كمجاميع من الدول تكفي لمواجهة أي تهديد حقيقي لأمنهم القومي.

إن التغييرات في المنطقة وبالخصوص ما يجري في سوريا، واليمن، والعراق تؤثر إيجابًا من خلال تخفيفها للضغوط على دول المجلس وذلك بسبب تركيز إيران معظم اهتماماتها لما يجري في سوريا واليمن من تحولات ستؤثر على أمنها القومي، كذلك إن التحولات في السياسة الداخلية والخارجية السعودية مثل إبعاد التركيز على الجوانب المذهبية في علاقاتها مع دول المنطقة سيؤثر إيجابًا في تخفيف حدّة التحديات والتهديدات الإيرانية على دول المجلس وبالخصوص السعودية. إن الانفتاح السياسي السعودي على مستوى الداخل والخارج يواجه تحديًا كبيرًا من قبل قوى داخلية تخسر نفوذها وسطوتها التي كانت تتمتع بها سابقًا عندما كان النظام السعودي يعتمد السياسة المذهبية في علاقاته مع دول المنطقة. هنالك إمكانية أن يبدأ فصل جديد من الدعم الإيراني لهذه القوى التي كانت حتى وقت قريب العدو الأكبر لإيران.

يمكن أن يكون هذا المتغير هو التحدي الأكبر الذي ستعمل السعودية مع بعض دول المجلس على مواجهته أو من الممكن القول إن هذا التحدي بدأ يتراجع؛ بسبب عدم وجود تحدي متبادل مذهبيًا، فتوقف السعودية عن التركيز على الجوانب المذهبية في سياستها، سيؤدي بالمقابل إلى تراجع التركيز الإيراني على البعد المذهبي في سياستها الإقليمية.

وأخيرًا، إن التغيير الذي جرى في سوريا من حيث غلبة الهيمنة التركية في الحل السوري سيؤدي إلى تقليل التباعد في السياسات السعودية والقطرية تجاه القوى المتقاتلة داخل سوريا. وكذلك ما يجري في اليمن من اتفاقات تقرّب ما بين الحكومتين المتصارعتين، سيؤثر إيجابًا في تقارب دول مجلس التعاون وبالخصوص قطر مع السعودية مما سينهي أو يضعف أحد أهم التحديات التي يواجهها المجلس ألا وهو تحدي عدم الاتفاق الداخلي في سياسات المجلس تجاه القضايا الإقليمية.

الهوامش والمصادر والمراجع

(1) Farea Al-Muslimi, "The Gulf's Failure in Yemen", Foreign Affairs, May, 2015.

(2) Anthony H. Cordesman and Michael Gibbs, "U.S. and Iranian Strategic Competition: The Gulf and The Arabian Peninsula", Center for Strategic and International Studies (CSIS), Washington DC, 2013, pp.122-123.

(٣) "جنيف العرب: تصاعد أداور الوساطة العمانية في الإقليم"، "التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٥-٢٠١٦"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٦، ص٣١٢.

(4) Frederic Wehrey, "Gulf Calculations in the Syrian Conflict", Carnegie Endowment For International Peace, Washington DC, June 9, 2014, p.2.

(5) I bid, p.4.

(6) "Omani foreign minister meets Syria's Assad: state TV", Reuters, October 26, 2015, available at: http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-oman-idUSKCN0SK1HJ20151026

(٧) رابحة سيف علام، "مصير سوريا: بين الوحدة والتقسيم"، السياسة الدولية، العدد(٢٠٥)، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٦، ص ١١٥.

(٨)علي بكر، "بؤرة جهادية جديدة: دور التنظيمات المسلحة في أزمة سوريا"، السياسة الدولية، العدد(١٩٠)، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٢، ص٦٨.

(٩)عبد الله الشالجي، "الوضع الأمني في العراق وتداعياته على منطقة الخليج العربي"، في "النظام الأمني في منطقة الخليج التحديات الداخلية والخارجية"، مجموعة مؤلفين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٨، ص١١٧.

(١٠) صحيفة الواشنطن بوست، ٢٩/١١/ ٢٠٠٦.

(١١) ينظر: "المادة ١٥٢، ١٥٤/ الفصل العاشر"، دستور الجمهورية الاسلامية في إيران، ١٩٧٩، ص٢٩، متاح على:
https://www.constituteproject.org/constitution/Iran_1989.pdf?lang=ar

(١٢) أشرف محمد كشك، "توتر العلاقات الإيرانية الخليجية: الأسباب والتداعيات وآليات المواجهة"، دراسات، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المنامة، ٢٠١٦، ص ص١٠-١١.

(١٣) سامح راشد، "الثورة الايرانية بعد ٢٥ عامًا.. تحولات الدولة والمجتمع"، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٥٧)، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٥٦.

(١٤)أشرف محمد كشك، "معضلة متجددة: أمن الخليج في الرؤية الايرانية"، السياسة الدولية، العدد(١٩٦)، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٤، ص٨٢.

(١٥) "قائد الثورة الاسلامية: سياستنا لن تتغير حيال الإدارة الأمريكية المستكبرة"، وكالة مهر الإيرانية للأنباء، ٢٠١٥/٧/١٨، متاح على: https://ar.mehrnews.com/news

(١٦) محمد حسن القاضي، "القوة الايرانية الناعمة: المصادر وحدود التأثير"، رؤى مصرية، العدد(١٦)، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، القاهرة، مايو٢٠١٦، ص ص٢٥-٢٦.

(١٧)عبد العزيز بن عثمان، "الأمن الأقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي"، في "الخليج في عام٢٠١٤-٢٠١٥"، مصدر سبق ذكره، ص١١٥.

(١٨) أشرف محمد كشك، "العلاقات الايرانية الخليجية: الواقع وآفاق المستقبل"، دراسات، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المنامة، ٢٠١٤، ص ص٢٥-٢٦.

(١٩) مروة وحيد محمد، السياسة النووية الايرانية وأثرها على الأمن في منطقة الخليج العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٦٩.

(٢٠) أشرف محمد كشك، "روية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الايراني"، السياسة الدولية، العدد(١٦٥)، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، تموز ٢٠٠٦، ص١١٨.

(٢١)عماد السيد جاد الله، "تمايزات متعددة: لماذا يختلف الاتفاق النووي عن الاتفاق الكوري الشمال؟"، مختارات إيرانية، العدد(١٧٤)، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٤، ص١٧.

(٢٢) محجوب الزويري، "مفاوضات الملف النووي الإيراني من جنيف إلى فيينا: ماذا بعد؟"، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٤، ص٦.

(23) Emile El-Hokayem & Matteo Legrenzi, "The Arab Gulf States in the Shadow of the Iranian Nuclear Challenge", Working Paper, The Henry Stimson Center, Washington DC, May 26, 2006, p.1.

(24) Trita Parsi, "Bush's Iraq Plan: Goading Iran into War", Inter Press Service, January 17, 2007.

(25) David Pollock, "Polarized Arab Reactions to the Iran Nuclear Framework", Policy Watch, No.2403, The Washington Institute For Near East Policy, Washington DC, April 9, 2015, pp.1-3.

(٢٦) زينب عبدالله، "موقف دول الخليج العربي من الاتفاق النووي الإيراني"، مدارات إيرانية، العدد(١)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٨، ص ص٣٤٥-٣٤٦.

(27) "The Military Balance 2014", Routledge, London, 2014, pp.302-354.

(28) I bid.

(29) I bid.

(٣٠) "تقرير استراتيجي يرسم خيارات دول الخليج لمواجهة خطر الصواريخ الايرانية"، الشرق الاوسط الدولية، العدد(١٣٨٤٨)، ٢٧/١٠/ ٢٠١٦.

(31) Julian Borger, "Pakistan's bombs and Saudi Arabia", The Guardian, 11/5/2010.

(32) I bid.

(٣٣) أشرف محمد كشك، "المشاريع النووية السلمية الخليجية ومتطلبات الأمان النووي"، بحوث الملتقى العلمي "الاستخدام السلمي للطاقة النووية وأثره على الأمن البيئي"، المنامة، ١٨-٢٠/٣/٢٠١٤، ص١٥.

(٣٤)جمال مظلوم، "القدرات الدفاعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (بعد ٢٥ سنة على إنشائه)"، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، لندن، ٢٠٠٦، ص١٧٤.

(35) Adam Hanieh, "Capitalism and Class in the Gulf Arab States", Palgrave, New York, Macmillan, 2013, p.46.

(٣٦) ديفيد براين دير روشيه، "أمن الخليج: المستجدات الراهنة واتجاهات التسليح في المنطقة"، في "الخليج في عام ٢٠١٥- ٢٠١٦"، مصدر سبق ذكره، ص١٥١.

(37) See: Lale Sariibrahimoglu, "Turkey to Set up a Military Base in Qatar", Janes Defense Weekly, June 9, 2017.